الأمم المتحدة

A/RES/57/236

Distr.: General
22 January 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٤ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/57/529/Add.2)]

٢٣٦/٥٧ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٣/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ تشدد على الحاجة الماسة إلى كفالة تنفيذه الكامل،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[١]،

وإذ تحيط علما بالأحكام ذات الصلة الواردة في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة تنفيذ جوهانسبرغ'')[٢]،

وإذ تحيط علما أيضا ببرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٣] وبالتقرير المتعلّق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٢[٤]،

وإذ تحيط علما كذلك بتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]،

وإذ تحيط علما بالأهداف المحددة في إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٦] وبالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات[٧] التي أعادت تأكيد التعهُّد بالقضاء على الجوع،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/CONF.191/11.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.D.13.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١[٨]،

وإذ تحيط علما مع القلق بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية[٩]، الذي يتناول الاتجاه التنازلي لأسعار معظم السلع الأساسية[١٠]،

وإذ تؤكد من جديد أهمية بلوغ الحد الأقصى لمساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مع مواصلة الجهود الرامية إلى التنويع في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وإذ تضع في اعتبارها الفقرة ٦ من القرار ٥٥/١٨٣،

وإذ تدرك أن البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية التي تشكّل مصدرها الرئيسي لحصائل التصدير ولفرص العمل وتوليد الدخل والمدخرات المحلية، فضلا عن كونها القوة المحركة للاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية،

وإذ تدرك أيضا أن التغيرات الهيكلية في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، ولا سيما تزايد التركيز في التجارة والتوزيع، تشكّل تحديات جديدة لمنتجي السلع الأساسية ومصدريها في البلدان النامية،

وإذ تدرك كذلك أن الزراعة تؤدي دورا حيويا في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية، وإذ تدرك أيضا أن من الضروري تعزيز دور المرأة على جميع الصعد وفي جميع جوانب التنمية الريفية والزراعة والتغذية والأمن الغذائي وأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية عنصران أساسيان لتنفيذ نهج متكامل لزيادة إنتاج الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء ما تخلفه الأحوال الجوية غير المؤاتية من تأثير سلبي على العرض في معظم البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، واستمرار انخفاض أسعار معظم السلع الأساسية والتدني الحاد الذي طرأ في السنوات الأخيرة على أسعار السلع الأساسية التي تهم البلدان النامية بشكل خاص مما يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في تمويل وتنفيذ برامج تنويع ناجعة، مما يعتبر عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة وفي وصول سلعها الأساسية إلى الأسواق،

---

(٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(٧) المرجع نفسه، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(٨) A/C.2/56/7، المرفق.

(٩) A/57/381، المرفق.

(١٠) المرجع نفسه، الفرع الأول - باء.

وإذ تؤكد الحاجة إلى تحويل صناعي محلي في إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بغرض تعزيز الإنتاجية وتثبيت العائدات من الصادرات وزيادتها، مما يشجع بالتالي على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية واندماجها في الاقتصاد العالمي،

وإذ تدرك أن أسعار السلع الأساسية تشكِّل عنصرا هاما في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمعتمدة على السلع الأساسية من صون القدرة على تحمُّل الدين في الأجل الطويل،

١ - **تشدد** على حاجة البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا شديدا على السلع الأساسية الأولية إلى بذل جهود من أجل مواصلة العمل على تنفيذ سياسة محلية وتهيئة بيئة مؤسسية تشجعان على تنويع قطاعي التجارة والتصدير وتحريرهما وتعززان القدرة على التنافس؛

٢ - **تعرب** عن الحاجة الماسة إلى وضع سياسات وتدابير دولية داعمة لتحسين أداء أسواق السلع الأساسية عن طريق آليات لتشكيل الأسعار تتسم بالكفاءة والشفافية، بما في ذلك بورصات السلع الأساسية، وباستخدام أدوات لإدارة المخاطر المتعلقة بأسعار السلع الأساسية إدارة ناجعة وفعالة؛

٣ - **تعرب عن قلقها** إزاء هبوط معدلات التبادل التجاري لمعظم السلع الأساسية الأولية، وعلى الأخص فيما يتعلق بالبلدان المصدرة الخالصة لهذه السلع وكذلك إزاء عدم إحراز تقدم في العديد من البلدان النامية صوب بلوغ التنويع، وتؤكد بقوة، في هذا الصدد، على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق جملة أمور، من بينها تحسين ظروف الوصول إلى الأسواق والتصدي للعوائق المتصلة بالعرض ودعم عملية بناء القدرات في مجالات عدة، بما فيها المجالات التي تساهم فيها المرأة مساهمة فعالة؛

٤ - **تحث** الحكومات على أن تواصل تقييم فعالية نُظم التمويل المعوض للعجز في العائدات من الصادرات وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى القيام بذلك، وتشدد في هذا الصدد على أهمية تمكين منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية من تأمين أنفسهم من المخاطر، بما فيها الكوارث الطبيعية؛

٥ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو على مواصلة دعم ما تبذله البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية من جهود في مجالي تنويع السلع الأساسية وتحريرها، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، من منطلق السعي إلى تعزيز وحدة الهدف والكفاءة، عن طريق جملة أمور تشمل تقديم المساعدة التقنية والمالية لدعم برامجها الرامية إلى تنويع السلع الأساسية؛

٦ - **تحث** منتجي ومستهلكي كل سلعة من السلع الأساسية على تكثيف جهودهم الرامية إلى تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلين؛

٧ - **تكرر تأكيد** أهمية زيادة مساهمة قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة إلى أقصى حد، مع مواصلة جهود التنويع في البلدان النامية، وبصفة خاصة في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، وتشدد في هذا الصدد على ما يلي:

(أ) ضرورة تقديم الدعم الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحويل سلعها الأساسية إلى منتجات صناعية بغية زيادة حصائل صادراتها وتحسين قدرتها التنافسية، تيسيرا لاندماجها في الاقتصاد العالمي؛

(ب) في مجال الزراعة يكون من المهم الوفاء، دون حكم مسبق على نتائج المفاوضات، بالالتزام بالمفاوضات الشاملة التي بدأت بموجب المادة ٢٠ من الاتفاق المتعلق بالزراعة[١١] على النحو المشار إليه في الإعلان الوزاري المعتمد في الدوحة[١٢]، من أجل إدخال تحسينات كبيرة على فرص الوصول إلى الأسواق وتخفيض جميع أوجه الإعانات المقدمة للصادرات بهدف إلغائها تدريجيا وتحقيق تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة ومواصلة المفاوضات بشأن إمكانية وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق بهدف خفض التعريفات أو إلغائها حسب الاقتضاء، بما في ذلك خفض أو إلغاء الحدود القصوى للتعريفات، والتعريفات المرتفعة، وتصعيد التعريفات الجمركية فضلا عن الحواجز غير الجمركية، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، وتنفيذ المجالات الأخرى المناسبة من برنامج عمل منظمة التجارة العالمية؛

(ج) ضرورة القيام، تمشيا مع خطة تنفيذ جوهانسبرغ[٢]، بتعزيز الدعم المتبادل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما يتمشى مع أهداف التنمية المستدامة، دعما لبرنامج العمل المتفق عليه عن طريق منظمة التجارة العالمية، مع إدراك أهمية الحفاظ على كمال هاتين المجموعتين من الأدوات؛

(د) هناك حاجة، في ضوء عملية تحرير التجارة المتعددة الأطراف التي أدت إلى تقليص الأفضليات التي تتيحها نظم التجارة التفضيلية، إلى اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء وبما يتمشى مع الالتزامات الدولية، لمعالجة هذا التقليص، لا سيما بتعزيز المساعدة التقنية ومواصلة تقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ومعالجة ما تواجهه هذه البلدان من عقبات متصلة بالعرض، بغية تحسين القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية فيها وتذليل ما تواجهه من صعوبات فيما يتعلق ببرامجها الخاصة بالتنويع؛

(هـ) المبادرة في حينه إلى ممارسة وموالاة التعاون المالي الفعال لتيسير تحكم البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، فضلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، بالتقلبات المفرطة في عائدات تصدير السلع الأساسية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية مواصلة التنويع كجزء من الحل الطويل الأجل؛

(و) يعتبر تعزيز التعاون التقني في مجالي نقل التكنولوجيا الجديدة والدراية في عمليات الإنتاج وتدريب الموظفين التقنيين والإداريين والتجاريين في البلدان النامية عاملا ذا أهمية فائقة في تحقيق تحسينات نوعية في قطاع السلع الأساسية؛

(ز) من شأن توسيع نطاق التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في مجال السلع الأساسية أن يعزز أوجه التكامل ويتيح الفرص لإقامة روابط مشتركة بين القطاعات داخل البلدان المصدرة وفيما بينها؛

(ح) هناك حاجة لتشجيع البحث والتطوير وتوسيعهما وتكثيفهما، ولتوفير الهياكل الأساسية وتطوير المؤسسات والتكنولوجيا وخدمات الدعم، ولتشجيع الاستثمار، بما فيه تنفيذ المشاريع المشتركة في البلدان النامية الناشطة في قطاعي السلع الأساسية وتجهيز السلع الأساسية؛

٨ - **تؤكد** الحاجة إلى تعزيز الصندوق المشترك للسلع الأساسية وتشجعه على أن يقوم، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والهيئات الأخرى ذات الصلة، بمواصلة تعزيز الأنشطة المشمولة بحسابه الثاني في البلدان

---

(١١) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الصادرة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT/1994-7).

(١٢) انظر A/C.2/56/7، المرفق، الفقرة ١٣.

النامية، بفضل مفهومه الخاص بسلسلة العرض القائل بتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وموثوقية العرض وتعزيز التنوع وإضافة القيمة وتحسين القدرة التنافسية للسلع الأساسية وتقوية سلسلة السوق وتحسين هياكل الأسواق وتوسيع قاعدة الصادرات وضمان المشاركة الفعالة لكافة أصحاب المصلحة؛

٩ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام، في إطار ولايته، بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تشجيع تنويع السلع الأساسية وبإدراج القضايا المتصلة بالسلع الأساسية ضمن ما يقدمه من دعم تحليلي ومساعدة تقنية إلى البلدان النامية فيما يتعلق بمشاركتها الفعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛

١٠ - **تشجع** الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بقضايا السلع الأساسية؛

١١ - **تدعو** الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى القيام في حدود موارد الميزانية الموجودة، على أن تستكمل من التبرعات حسب الاقتضاء، بتعيين شخصيات مستقلة بارزة لدراسة القضايا ذات الصلة بالسلع الأساسية بما فيها تقلبات أسعار السلع الأساسية وهبوط معدلات التبادل التجاري وأثر ذلك على الجهود الإنمائية للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، ولتقديم تقرير عن ذلك ينظر فيه مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية، وتنظر الجمعية العامة فيه لاحقا في دورتها الثامنة والخمسين؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، مراعيا فيه جملة أمور من بينها التقرير القائم[٩] ونظر الجمعية اللاحق المطلوب في الفقرة ١١ أعلاه؛

١٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "السلع الأساسية".

الجلسة العامة ٧٨

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢